

## لا سادة في الاتحاد الأوروبي

لندن - سعيد محمد

وقد سقط القناع عن وجه الاتحاد البشع بوصفه محض أداة لخدمة السلوك الإمبراطوري وغير قادرة على أي أداء مستقل، وذلك خلال الأزمة الليبية الأخيرة عندما نفذ الأوروبيون تعاوناً منقطع النظير في ما بينهم لإسقاط حكم العقيد معمر القذافي وفق تعليمات أميركية، ما أنهى حالة مستديمة من الاستقرار الأمني استمرت لعقود على بوابتهم الجنوبية وأطلق وحش حروب عبثية لن تقوم بعدها ليبيا قيامة في المدى المنظور، وستؤدي دون شك إلى نشر عدم الاستقرار عبر الحدود إلى تونس والجزائر ومصر وتشاد وعبر وسط القارة. كانت هذه السياسة قصيرة النظر (إلى جانب الدور المشبوه الآخر في الحرب على سوريا)، وهي وراء جزء مهم من موجات اللاجئين المتلاحقة التي ضربت، ولا تزال، سواحل أوروبا الجنوبية، وظهر الاتحاد في مواجهتها عاجزاً عملياً وساقطاً أخلاقياً وكادت تطيح كل ترتيبات الحدود المفتوحة بين دوله المختلفة، كما ودفعت بالجنون اليميني المتطرف في كل الساحات الأوروبية إلى قمم كان يعتقد لوقت قريب أنها أصبحت شيئاً من الماضي.

ويجب أن يذكر هنا أن الإتحاد عازم في ما يبدو على تأسيس قوة تدخل أوروبية تكون بمثابة نواة لجيش أوروبي، وهو ما جرى الحديث به إبان الانقلاب الأوكراني. ولا خلاف على أن جيشاً على ذلك النسق ستكون عقيدته القتالية معادية لروسيا بالطبع وسيحارب بإشارة القيادة الأميركية إذا اضطرت الأمور، وهكذا يمّول المواطنون الأوروبيون من جيوبهم قوات مرتزقة على نسق "بلاك ووتر" بنجوم صفر على خلفية زرقاء. وحتى قبل إنشاء الجيش المذكور، فإن الترتيبات المعمول بها حالياً بين الإتحاد وحلف شمال الأطلسي (الذي يضم في عضويته 21 دولة من أصل الـ 28 التي يضمها الإتحاد) تسمح بنشر قوات عند حاجة الإتحاد، وهي ترتيبات استعين بها عدة مرات خلال الحرب اليوغسلافية وفي ليبيا أيضاً. وكانت وثائق "ويكيليكس" قد كشفت أخيراً على أن الإتحاد قد وسع فعلاً من قدراته العسكرية البحرية في المتوسط تحت غطاء مواجهة جحافل الهجرة غير الشرعية، وهي قدرات مهمة لتمكين تدخلات مستقبلية ممكنة عبر البحار.

وإذا تركنا النزعات الإمبريالية المتأصلة في كل ما يتعلق بغايات الإتحاد الأوروبي وسياساته، ونقلنا وحدة التحليل نحو العامل الاقتصادي، فإن الإتحاد ملتزم على نطاق واسع بسياسات الخصخصة النيوليبرالية وتمكين الرأسمال في تنفيذ سياسات التقشف القاسية على الطبقة العاملة الأوروبية التي دفعت، وتدفع، ثمن المغامرات المالية للبنوك والمضاربين وأيام أثنين الأخيرة ليست عنا بعيد. كما أدى الإتحاد دوراً سلبياً جداً في إضعاف الاتحادات العمالية والنقابات، وضغطت تشريعاته الحدود الدنيا للأجور ولم تقدم للفقراء أي منافع اقتصادية بينما بدأ الإتحاد على أرض الواقع بمثابة نار لترتيب الصفقات وتنسيق المنافسة بين حيتان الرأسمال والتهرب الضريبي وتسهيل نقل المنتجات عبر الحدود خدمة للشركات المعولة التي تغرق أسواق أوروبا دون أن تضطر إلى دفع ضرائب تذكر إلى الاقتصادات المحلية وهو ما أدى إلى إفلاس آلاف الشركات الصغرى التي أصابها الإنهاك بسبب المنافسة غير العادلة. ومن المعروف أيضاً أن الإتحاد تحول بشكل أو بآخر إلى ورقة بيد الامبراطورية في مواجهتها الاقتصادية مع الدول الصاعدة كروسيا والصين والهند ويخدم كسقف غير مرئي لمنع أي من الاقتصادات المحلية من تطوير علاقات تبادل مباشرة أعمق مع أي من هذه الدول.

إن، أوروبياً، فإن الطبقة العاملة ينبغي لها أن ترى في هذا الإتحاد حقيقة: مخلوق سياسي وجد لخدمة الإمبريالية العالمية وأداة استغلال طبقي على مستوى أعلى وأقوى بكثير من أنظمة الهيمنة المحلية، وبالتالي كان الأجدد باليسار البريطاني أن يترفع عن السقوط في خدعة الديمقراطية السطحية المباشرة وأن لا يقبل الانخراط في لعبة الاستفتاء، في وقت يفرض فيه اليمين هيمنة شبه مطلقة على أدوات الإعلام والتوجيه الأيديولوجي وهي لعبة تخدم (بغض النظر عن أي نتيجة تفضي إليها) إلى خدمة أجناس الهيمنين فحسب.

بينما يتقرب الجميع، يساراً ويميناً، في الجزيرة البريطانية وعبر ضفتي الأطلسي نتائج الاستفتاء، يثير الإنتباه نجاح المنظومة (المهيمنة على مفاصل السلطة) الساحق في فرض ثنائية الاختيار بين البقاء أو المغادرة على الجميع، ليس أقلهم اليسار البريطاني الهامشي الذي اندفع للاصطافاف بين أحد طرفي الثنائية من دون إعمال حقيقي لأدوات التحليل النقدي (الطبيقي) للموقف أخذاً بعين الاعتبار الصورة الكلية للصراع بشأن الإتحاد الأوروبي كمنظومة حكم عابرة للحدود القومية، فجاءت مواقفه تكاد لا تختلف عن مواقف الأحزاب الأخرى التي، من دون استثناء تقريباً، تخضع في عملها الأيديولوجي لآليات التفكير (البرجوازي) حيث المنهج تفتيت الأحداث وأخذها إلى صعيد الجزئيات المحلية والحسابات الضيقة والمظاهر السطحية وإبداعات الأفراد - النجوم.

لقد فشل اليسار في التصدي لمهمته الأولى في مثل هذه الأحداث الصاخبة، وهي المهمة التي تفترض منه أن يرتقي بالتحليل من خلال الأدوات النقدية العلمية التي يوفرها منهج الصراع الطبقي وديالكتيك المادية ليحقق ربطها بالسياقات الأوسع في إطار مفاعيل هيمنة الإمبراطورية الرأسمالية المعولة التي - شئنا أم أبينا - تجثم على صدر هذا الكوكب وتفرض إيقاعات منظورة وغير منظورة على وجهة تشكل الأحداث التاريخية فيه، ولا سيما في واحدة من عقده الرئيسية (أوروبا الغربية). وهكذا غابت - أو غُيبت - عن المناقشات أساسيات تتعلق بنشوء الإتحاد الأوروبي وغاياته الأصلية ودوره في تكريس سيطرة النخبة الرأسمالية على القارة وتموضعه إستراتيجياً في إطار المجهود (الحربي) للإمبراطورية المعولة.

من حيث المبدأ، لا بد من التذكير بأن المفهوم النظري لتشكل فكرة التوحيد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية (كسوق أوروبية مشتركة قبل الوصول إلى صيغة الإتحاد الحالي) ليس له أي علاقة تذكر بنضج مفترض للسياسة الأوروبية وخصوصاً في باريس وبرلين بعد ما جرّته مآسي الحرب على الطرفين، وذلك رغم أن معظم

الأدبيات تجعل منه مشروعاً فرنسياً - ألمانياً يستهدف منع الحروب المستقبلية في أوروبا. فالأمر قد لا يبدو كونه مشروعاً أميركياً شديد البساطة والمباشرة (وفق التصور الإمبراطوري للنزعة، المغرق في تجربته الذاتية المتسمة غالباً بالسطحية وثنائيات الأضداد عن شكل العالم)، يسعى إلى بناء أوروبا غربية "متأمركة"، كساحة نفوذ وقلعة متقدمة في مواجهة الحرب الحتمية مع الإتحاد السوفياتي (النموذج النظري النقيض للرأسمالية ذلك الحين)، رغم كل التحفظات. لقد اضطرت الحاكم العسكري الأميركي بعد الحرب العالمية الثانية إلى التهديد بوقف تدفق المساعدات من برنامج مارشال لإجبار الفرنسيين، العنيدين، والألمان، المصدومين، على قبول صيغة توحيد أوروبي، تضمن سلاماً مستقراً للمنطقة وتحقق لها الإزدهار على المدى الطويل في مواجهة طموحات سوفياتية أو شيوعية محتملة.

ولنبقى أوفياء لمبدأ الديالكتيك، فنفترض أن الإتحاد الأوروبي قد تجاوز مكونات الصراع التي أنجزته وأنه اتخذ مساراً مستقلاً في تطور الأحداث وأصبح ضماناً لتحقيق السلام بين أمم القارة المتصارعة منذ نهاية الحرب، فإن وقائع الأحداث - بعكس الإنطباع السائد - تشير إلى أن الإتحاد الأوروبي كان أداة جذرية في الحرب الأميركية (غير المعلنة) ضد المحور الروسي، وهو الذي أشعل نيران الحرب الأهلية التي أطاحت يوغسلافيا السابقة ودعم بسرعة لافتة إستقلال الجمهوريات المفتتة التي أنتجتها هذه الحرب الدموية، مثيراً بذلك أسوأ صراع عسكري ودبلوماسي في القارة منذ 1945. وما هي الأزمة الأوكرانية الحالية تكرر ممل لمشروع إسقاط يوغسلافيا، فالإتحاد كان بمثابة محامي الدفاع الناطق باسم الأميركي وهو تولى دفع اليمين الأوكراني إلى القيام بإنقلابه الذي كان حتماً سيستفز روسيا ويدخل أوروبا في مناخ استقطاب عسكري وحصارات اقتصادية انعكست سلباً على الطرفين فحسب من دون أن تمس اقتصاد اليانكي بشعرة.

# ... تحسم!



«الموت للخونة، الحرية لبريطانيا»، هي عبارة استخدمها المنهم بمقتله كوكس (أ ف ب)

يشكل خطراً على الرأسمالية بناتاً، في وقت أن تصوّر انهيار الإتحاد الأوروبي اليوم أسهل بكثير من الاقتناع جدياً بأنه سيتغير نحو الأفضل. الكاتب في صحيفة «ذي غارديان»، أوين جونز، يقول: «قد يعدّ تهديد البريكست عاملاً مساعداً... لأنه ليس هناك حافز يدفع ألمانيا إلى تغيير سياساتها، إلا في حال بدأ الأمر وكأنها تتسبب في تفكيك الإتحاد. عندها ستتنازل لمصلحة من يعارض الواقع القائم».

المفكر السلوفيني، سلافوي جيجك، يرى أنه لا يمكن الهرب من الرأسمالية العالمية، ولذلك يجدر لمجابهتها إلا تقسم القارة إلى دول قومية ضعيفة. لكن، ما يتجاهله هذا الطرح، هو أن الإتحاد الأوروبي، من حيث التاريخ والهدف والبنية، نشأ تحديداً لخدمة الرأسمالية العالمية، ومن هذا المنطلق، ليس هناك مبرر لاعتباره قابلاً للتغيير الجذري. لذلك، يبقى في الخروج من الإتحاد فرصة للبريطانيين، وللإسبانيين منهم خاصة، للمشاركة الفعالة في تشكيل مستقبل بلادهم.

وهم على أتم الاستعداد لتحمل التبعات، ولذلك لم تعن انتفاضة شعب اليونان شيئاً لأن الأولوية تكمن في تطبيق السياسات المالية الأوروبية (التي تحدد توجهاتها بشكل كبير ألمانيا). ولم يؤثر انتخاب «سيريزا»

قد يُعدّ تهديد البريكست عاملاً مساعداً لتغيير السياسات الاقتصادية

مرتين، وتصويت اليونانيين بـ«لا» في الاستفتاء الشعبي حول قبول أو رفض «رزمة الإنقاذ» النقشافية التي قدمتها «الترويكا» لدولتهم، على قرارات النخب الأوروبية. ليس لدى هذا التنازل اليساري طروحات جذرية بديلة، كما أنه لا